منتدى آفاق التغيير
Change Horizons Forum

آثار تغير المناخ على النساء في اليمن

مبـــادرات ذاتيــة وحلـــول مبتكـرة

بلقيس العبدلي

فبراير 2024

آثار تغير المناخ على النساء في اليمن
مبادرات ذاتية وحلول مبتكرة

بلقيس العبدلي | فبراير 2024

***

أصدرت ورقة السياسات هذه من قبل منتدى آفاق التغيير ضمن مشروع المنتدى الحواري الأول لدعم ومناصرة حقوق النساء في اليمن ـ حقوق النساء والتغير المناخي

جميع الحقوق محفوظة

ويمكن استنساخ ما جاء في هذه الورقة لأغراض المناصرة والتوعية وليس لأغراض تجارية

ملخص تنفيذي

تمثل قضية تغير المناخ المشكلة الأهم والأخطر على قائمة الإشكاليات الدولية التي تفرض بدورها تعاونًا وجوبيًا بين دول العالم للحد من تداعياتها، لاسيما وقد أصبحت تؤثر سلبًا على أمن واستقرار الدول خاصة تلك التي تعاني من النزاعات والأوضاع غير المستقرة كاليمن التي لا يعد تغير المناخ فيها مجرد مشكلة بيئية فحسب بل مشكلة تتعلق بالعدالة بين الجنسين، كونه مضاعفًا للتهديدات التي تؤدي إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة بين الذكور والإناث، حيث يجلب المزيد من المخاطر على سبل عيش النساء وصحتهن وسلامتهن، وتهدف هذه الورقة الى تسليط الضوء على آثار تغير المناخ على النساء في اليمن، والمبادرات التي يقمن بها ذاتياً لمواجهة تلك الآثار، ولفت نظر صانعي السياسات لأهمية إدماج النساء في صنع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتكيف في اليمن ودعم المبادرات الذاتية التي يقمن بها، وتقترح الورقة حلاً واحداً مع حزمة من المعالجات وعدد من التوصيات لتنفيذ ذلك الحل .

تو صيات هامة

أن يقوم صانعي السياسات بتبني النهج التشاركي في كافة المعالجات التي شملها الحل المقترح.

أن يركز المجتمع المدني على دعم صمود النساء العاملات في اليمن بالأخص في القطاع الزراعي ، وقطاع ريادة الأعمال بأنظمة إدارية تتكيف مع تغير المناخ .

تبني المجتمع المدني برامج تدريبية للنساء في المجتمعات المحلية على تحولات متكيفة مع المناخ كتجميع مياه الأمطار و إدارتها ، و إدارة الطاقة والغذاء و إنشاء بنوك بذور مجتمعية للحفاظ البذور المكيفة محليا لحماية الأمن الغذائي.

تبني القطاع الخاص لبرامج عمل تدعم التكيف مع المناخ كتصميم تطبيقات رقمية تساعد المزارعات على التنبؤ بالطقس ، والتحول نحو انتاج يحفز على استخدام الطاقة المتجددة .

تبني تحالفات على المستوى المحلي والوطني تعزز تبادل الخبرات بين النساء وتعمل على إيصال أصواتهن في القرارات البيئية .

مقـــدمة

حدد العلماء العديد من نوبات تغير المناخ خلال تاريخ الكرة الأرضية الجيولوجي، ومنذ الثورة الصناعية، تأثر المناخ بشكل متزايد بسبب الأنشطة البشرية التي تقود الى الاحتباس الحراري ، حيث يخلف تغير المناخ آثارا خطيرة في مستوى سطح البحر وحياة النبات وعمليات الانقراض الجماعي، كما يؤثر على المجتمعات البشرية بشكل عام ، وبينما تتسبب الدول الصناعية الكبرى في أزمة المناخ ، تتحمل الدول النامية آثاره الأكثر سوءً نتيجة هشاشتها وضعف بُناها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وضعف التنمية فيها وعدم وجود معلومات كافية لدى الحكومات والمجتمع ذاته تتعلق بهذه المشكلة العالمية بالأخص في الدول التي تعاني من الحروب ، وتتحمل في تلك الدول ـ ومنها اليمن ـ الفئات الضعيفة تأثيرات المناخ الأكثر حدة وفي مقدمتها النساء ، اللواتي يعانين من تقاطعية الضعف القائم على النوع الاجتماعي والبُنى التقليدية ، والثقافة المجتمعية بالإضافة الى الآثار السلبية التي يخلفها المناخ على البيئة ، حيث تعد النساء الأكثر احتكاكاً بالبيئة والموارد الطبيعية وتوفير الغذاء والطاقة والوقود والماء ،بل يعد توفير هذه الموارد و إدارتها أحد أهم أدوارهن التقليدية ، مما يفاقم التمييز الاجتماعي ويعمقه.

تأتي هذه الورقة ضمن مشروع المنتدى الحواري الأول لدعم ومناصرة حقوق النساء في اليمن ـ حقوق النساء والتغير المناخي الذي ينفذه منتدى آفاق التغيير ضمن مشروع نحو تعزيز صمود المدافعات عن حقوق الإنسان في اليمن للدفاع عن حقوق المرأة والطفل - بالتعاون مع مؤسسة مبادرة مسار السلام و البرلمان ومؤسسة أكون للحقوق والحريات وبتمويل من الاتحاد الاروبي وتسعى لتسليط الضوء على آثار تغير المناخ على النساء في اليمن، والمبادرات التي يقمن بها ذاتياً لمواجهة تلك الآثار، ولفت نظر صانعي السياسات لأهمية إدماج النساء في صنع وتنفيد الاستراتيجيات الوطنية للتكيف في اليمن ودعم المبادرات الذاتية التي يقمن بها.

تم إعداد ورقة السياسات هذه من خلال ثلاثة مصادر بحث هي: المراجع المكتبية من تقارير دولية ومحلية ، و٦ أوراق بحثية اعتمدت على ٥١ استبيان الكتروني ، ٨ مقابلات مع جهات حكومية وسلطات محلية ومنظمات مجتمع مدني ونساء ورجال من المزارعات/ ين والنازحات / ين ، والمجتمعات المضيفة في اليمن ، وشملت مرحلة جمع البيانات الميدانية ٨ محافظات يمنية هي (مأرب ،عدن، لحج، ابين، شبوة، الحديدة، تعز ,حضرموت) ، كما شملت مسئولين وقيادات منظمات مجتمع مدني في مجالات البيئة وتغير المناخ في دولتي مصر والعراق وقد تم مناقشة الأوراق واثراءها خلال المنتدى الحواري الأول لدعم ومناصرة حقوق النساء في اليمن ـ حقوق النساء والتغير المناخي "اونلاين" ليومين متتاليين ، كما تم الاستعانة بعدد من الحوارات مع مختصين ونشطاء في مجال تغير المناخ .

المناخ أزمة عالمية

أدى التوجه نحو تطوير الصناعة في الأعوام الـ ١٥٠ المنصرمة إلى استخراج مليارات الاطنان من الوقود الاحفوري لتوليد الطاقة وحرقها، هذه الموارد الأحفورية أطلقت غازات تحبس الحرارة كثاني أوكسيد الكربون، تسببت في رفع حرارة الكوكب إلى ١,٢ درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية، وبحسب قاموس مصطلحات تغير المناخ الذي أصدره المشروع الإنمائي للأمم المتحدة في مايو ٢٠٢٣ " يشير تغير المُناخ إلى التغيرات طويلة المدى في مُناخ الأرض والتي تؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي والمحيطات والأرض، و يؤثر تغير المُناخ على توازن النظم البيئية التي تدعم الحياة والتنوع البيولوجي، ويؤثر على الصحة، كما أنه يتسبب في المزيد من الظواهر الجوية المتطرفة، مثل الأعاصير الشديدة المتكررة والفيضانات وموجات الحرارة والجفاف، ويؤدي إلى ارتفاع مستوى سطح البحر وتآكل السواحل نتيجة لارتفاع درجة حرارة المحيطات وذوبان الجليد"[١]، ويودي تغير المناخ بحياة ١٥٠ ألف شخص سنويًا و يهدد ٢٠٪ من أنواع الحياة البرية بالانقراض مع حلول العام ٢٠٥٠ ، كما يكبد الصناعات العالمية القائمة على الزراعة خسارات بمليارات الدولارات ، وتسعى الدول الى تجنيب العالم العواقب الأكثر سوءً لتغير المناخ ، من خلال الحد من ارتفاع درجة الحرارة الشامل ليبقى دون درجتين مئويتين[٢]، وتعد أهم أسباب تغير المناخ الأسباب الطبيعية الناتجة عن التغيرات الشمسية و الانفجارات البركانية والتي يعد تأثيرها قصير المدى ، والأسباب الإنسانية مثل حرق الوقود الأحفوري - الفحم والنفط والغاز - وهو إلى حد بعيد أكبر مساهم في تغير المناخ العالمي، إذ يمثل أكثر من ٧٥ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية وحوالي ٩٠ في المائة من جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتسببة في الاحتباس الحراري، والتي تنجم عن توليد الحرارة أو الكهرباء وتصنيع المصانع وقطع الغابات [٣]، وتتأثر القطاعات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم تأثراً بالغا بأية تغيرات مناخية، وتعد العلاقة بين التغير المناخي والأوضاع الاقتصادية إحدى العلاقات المعقدة، حيث يتداخل فيها تأثير المناخ والبيئة والظروف الاجتماعية والاقتصادية وحذر صندوق النقد الدولي من تداعيات تزايد الكوارث المرتبطة بالمناخ على النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وقالت مديرته: في ٣٠ مارس ٢٠٢٢ إن " تواتر وشدة الكوارث المرتبطة بالمناخ تتزايد في الشرق الأوسط ووسط آسيا على نحو أسرع من أي مكان آخر في العالم، ما يشكل خطرًا كبيرًا على النمو والرخاء في المنطقة" كما أظهرت وثيقة جديدة لصندوق النقد الدولي أن الكوارث المناخية في المنطقة أصابت وشردت سبعة ملايين شخص، وأسفرت عن أكثر من ٢٦٠٠ حالة وفاة وتسببت في أضرار مادية بقيمة ملياري دولار، كما أن الكوارث المناخية تقلل النمو الاقتصادي السنوي بنسبة ١-٢ نقطة مئوية للفرد[٤]، وبشكل عام التغيرات المناخية تحمل في جوهرها ارتدادات سلبية على الأوضاع الاقتصادية العالمية، حيث تهدد بتراجع الاقتصادات الكبرى و تدهور الاقتصادات الضعيفة ، كما تعد تهديدًا للإنتاجية الزراعية في تلك المناطق، التي تمثل الزراعة فيها الجانب الأكبر من اقتصاداتها، مما يهدد بارتفاع أسعار الأغذية، وتأثيرات في حركة النقل واختلالات في حركة السياحة والنظام الصحي وتدهور في البُنى التحتية.

اليمن وتغير المناخ

يعد اليمن من بين أكثر الأماكن في العالم عرضة لتغير المناخ وندرة المياه[٥]، ووفقاً لتقرير وكالة الأمم المتحدة للهجرة IOM تأثرت ١٣ محافظة على الأقل من أصل ٢٢ محافظة في اليمن بالأحداث الجوية السيئة في العام ٢٠٢٠ ، و التي أثرت على أكثر من ٦٢٥٠٠ أسرة بشكل مباشر، بينما تأثرت آلاف العائلات بشكل غير مباشر منذ ذلك الحين [٦]، وشهد البلد جفافاً شديداً، في العام ٢٠٢٢ ليحتل المركز الثالث في قائمة الأعوام الأكثر جفافاً خلال العقود الأربعة الماضية[٧] ، كما سُجِّلَ تناقص ملحوظ في هطول الأمطار في بعض المحافظات بينما سُجلت زيادة في هطولها في البعض الآخر حيث يتفاوت هطولها في المستوى دون الوطني من مكان الى آخر ، وخلال النصف الأول من العام ٢٠٢٢ فقد معظم المزارعين المحليين الموسم الأول للزراعة بسب انخفاض موسم الأمطار ، حيث أبلغت ثلثي الأسر من السكان المحليين عن انخفاض المساحة المزروعة [٨].

بينما ووفقاً للمركز الوطني للمعلومات فمند العام ٢٠٠٧ تهطل أمطار شتوية غزيرة ولعدة أيام في اليمن خلافاً للموسمين الشائعين " الربيع والصيف" في محافظات لم تكن تسقط فيها الأمطار خلال فصل الشتاء من قبل كالعاصمة صنعاء، وبحسب خبراء فإن نسبة الاستفادة من هذه الامطار محدودة جداً نظرا لكون المزارعين لا يتوقعون هطولها في هذا الفصل فضلا أن معظم المحافظات لا تزرع فيها إلا المحاصيل الصيفية[٩]، كما أن هطولها ولأيام متتالية تسبب في انهيارات لعدد من المنازل وأضرار في البُنى التحتية والأراضي الزراعية، ومنذ العام ٢٠١٥ ضربت اليمن أعاصير

عديدة منها (تشابالا، ومكونو، ولبان) وتسببت بفيضانات واسعة النطاق وأودت بحياة العشرات وأسفرت عن خسائر بالمليارات في الممتلكات المادية والبشرية وأيضا تأثر القطاع الزراعي بذلك [١٠]، فقد تضرر ٤,٦٠٩ هكتار من الأراضي الزراعة بسبب الجراد والتغير المناخي الذي سبب خسائر زراعية تقدر بنحو ٢٢٢ مليون دولار أمريكي [١١].

ويؤثر تغير المناخ بشكل مباشر على مصدر الدخل الرئيسي لليمنيين الريفيين، الذين يشكلون ٧٠٪ من سكان البلاد، الذين يبلغ عددهم ٣٠ مليون نسمة [١٢] ، كما شكلت الفيضانات التي وقعت خلال شهري يوليو وأغسطس ٢٠٢٢ صدمات غير متوقعة، تأثر بها أكثر من ٤٠ ألف شخص ،وبحسب السلطات المحلية توفى ٢٩ شخص في محافظات أبين وصنعاء وذمار وريمة بسبب السيول معظمهم من النازحين ، كما تسببت السيول في موجات نزوح جديدة لعدد١٠ ألف شخص في محافظة مأرب وأجزاء من محافظة الجوف، ويشير التغير السنوي في درجات الحرارة إلى ارتفاعها بصورة ملحوظة مما فاقم الجفاف وزاد من تحديات تأمين المياه للاستهلاك الشخصي والري الزراعي، وتتوقع دراسات زيادة درجات الحرارة في اليمن بحلول العام ٢٠٦٠ لتصل الى ٣,٣ درجة مئوية [١٣]، و للتغير المناخي تأثيرات طويلة المدى مثل التصحر وارتفاع منسوب البحار مما يؤدي تدريجيًا إلى تدمير أسباب المعيشة وتجبر المجتمعات على التخلي عن أوطانها التقليدية لتذهب إلى بيئات أكثر ملاءمة، ويعاني اليمن من مجموعة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي مقدمتها الحرب المستمرة منذ أكثر من عشر سنوات ويعيش واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، فبحسب تقرير لبرنامج الأغذية العالمي ديسمبر ٢٠٢٣ يعاني ٥٠٪ من سكان اليمن من انعدام الأمن الغذائي [١٤] ، وبحسب تقرير المفوضية السامية لحقوق الانسان ٢٠٢٣، أفادت وكالات الأمم المتحدة أن ١٧,٨ مليون شخص في اليمن - أي أكثر من نصف السكان - يفتقرون إلى مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والنظافة.

تقاطعيه الضعف وتغير المناخ

تؤثر التغيرات المناخية بشكل غير متساوٍ على البشر، حيث تؤثر على النساء بصورة أكبر من الرجال ، لكنها تؤثر أيضاً بشكل غير متساوٍ على حقوق النساء أنفسهن، حيث تتعرض النساء في المناطق الريفية والفقيرة بشكل خاص للخطر، كما أن النساء ذوات الإعاقة والمهمشات والأميات والعاملات بالأعمال الهامشية أكثر عرضة للتأثيرات السلبية لتغير المناخ.

إن تحديد فئة واحدة من أكثر الفئات ضعفاً وتأثر بتغير المناخ في اليمن قد يكون غير واقعي، حيث يتطلب تحديد فئات النساء الأكثر عرضة لتغير المناخ اتباع نهج دقيق يأخذ في الاعتبار مختلف العوامل المتداخلة ، فالضعف ليس ثابتًا ويمكن أن يختلف وفقًا للظروف الفردية والسياق الاجتماعي ، وفهم نقاط الضعف هذه أمر ضروري لتصميم استراتيجيات التكيف الفاعلة وضمان عدم ترك أي امرأة في مواجهة تغير المناخ بل و وتفعيل أدوار النساء الحد من ظاهرة التغير المناخي وابتكار حلول للتكيف معه، وقيادة جهود حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية.

و تعاني النساء في اليمن من قيود اجتماعية واقتصادية تجعلهن أكثر عرضة للتأثيرات السلبية للتغيرات المناخية، مثل صعوبة الوصول إلى الموارد الطبيعية، وافتقارهن إلى الموارد اللازمة للتكيف مما يجعلهن أكثر عرضة للصدمات المناخية بالأخص النساء اللاتي يعتمدن بشكل كبير على القطاعات المتأثرة بالمناخ مثل الزراعة أو صيد الأسماك معرضات بشكل خاص للتغيرات المناخية حيث تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية مما يؤدي إلى انخفاض دخل النساء وزيادة الفقر، وتواجه النساء النازحات بسبب الصراع أو الكوارث الطبيعية تحديات إضافية في التكيف مع آثار التغيرات المناخية، بسبب انقطاع سبل العيش، وضعف الشبكات الاجتماعية، ومحدودية الوصول إلى الضروريات الأساسية. حيث تعيش النساء النازحات في ظروف غير آمنة وغير مستقرة، مما يجعلهن أكثر عرضة للتأثيرات السلبية للتغيرات المناخية وتواجه النساء ذوات الإعاقة صعوبات إضافية في التعامل مع آثار التغيرات المناخية، وذلك بسبب عدم توفر البنية التحتية أو الخدمات المناسبة لهن، بينما تواجه النساء المهمشات نقاط ضعف إضافية بسبب التمييز ومحدودية الوصول إلى أنظمة الدعم مما يجعلهن أكثر عرضة لتأثيرات السلبية.

أبرز حقوق النساء في اليمن المتأثرة بتغير المناخ

أن التغيرات المناخية تؤثر على النساء في اليمن بطرق مختلفة، اعتمادًا على فئتهن الاجتماعية والاقتصادية والموقع الجغرافي و بشكل عام، تعاني النساء الأكثر فقرًا والأكثر عزلة من آثار التغيرات المناخية بشكل مضاعف وعموما تنقسم آثار تغير المناخ على حقوق النساء اليمنيات الى آثار مباشرة وآثار غير مباشرة.

الآثار المباشرة:

تتمثل الآثار المباشرة لتغير المناخ على حقوق النساء اليمنيات في التأثيرات التي تتعرض لها النساء بسبب التغيرات المناخية بصورة مباشرة وأهمها:

حق الوصول للموارد والخدمات الأساسية

تعاني اليمنيات من صعوبة الوصول للموارد لأسباب تتعلق بالثقافة التقليدية والسلوكيات التمييزية والعنف القائم على النوع الاجتماعي ، وتتظافر هذه الأسباب مع آثار تغير المناخ و تداعيات الحرب في اليمن مما يفاقم هذه المعاناة ، حيث عرقلت آثار تغير المناخ النساء من الوصول إلى الموارد الأساسية، مثل المياه والغذاء والطاقة والخدمات الصحية فارتفعت نسب انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وزاد العنف القائم على النوع الاجتماعي، وانخفضت الرعاية الصحية وقلت فرص التعليم، وبسبب الآثار المترتبة على تغير المناخ تُجبر النساء على قطع مسافات طويلة، تصل إلى ٦ ساعات أو أكثر يومياً، للحصول على المياه في حين يلجأ البعض منهن إلى استخدام مياه من مصادر غير نظيفة[١٥]، كما وفي مناطق عدة تسببت السيول في قطع الطرقات الرئيسية مما شل حركة السكان في الطرق وعرقل وصولهم للخدمات الأساسية ، وتعد النساء الأكثر ضعفاً في مواجهة ذلك، فكثيرٌ من النساء في اليمن عاجزات عن التعامل مع هذه الكوارث جراء الثقافة المجتمعية، حيث تحرم العادات والتقاليد على النساء في اليمن ممارسة الرياضة أو الركض أو السباحة، حتى أن غرق النساء والفتيات في اليمن تحول إلى ظاهرة اجتماعية خلال السنوات الأخيرة، وتُحصي إحدى المواد الصحفية المحلية وفاة ٩ فتيات/ نساء غرقًا في فترة لا تزيد على ٣٥ يومًا، خلال العام ٢٠٢٢، وبحسب نفس المادة الصحفية، تعرضت ٦٠ من النساء والفتيات في اليمن للوفاة غرقًا خلال الفترة ما بين ٢٠١٥ إلى[١٦] ٢٠٢٢، كما أن تدني مستوى تعليم النساء في اليمن يقود الى ضعف قدرتهن للوصول إلى المعلومات والمساعدات ذات الصلة بتغير المناخ والكوارث مما يعيق من قدراتهن على الاستجابة المبكرة للكوارث الناتجة عن التغيرات المناخية ، كما لا تستطيع العديد من النساء امتلاك أراضي زراعية وهو ما يعني عدم قدراتهن وخاصة العاملات بالزراعة منهن على اتخاذ القرارات المُتعلّقة بالتكيّف ومواجهة التحدّيات المناخية المؤثِّرة في النشاط الزراعي، ما يزيد من هشاشتهنّ وتأثير تلك العوامل عليهن .

حقوق الغذاء والصحة والتعليم والحصول على المياه النظيفة

تواجه النساء المسؤولات تقليديًا عن إدارة الطاقة وجلب المياه وتوفير الغذاء مصاعب جمة، نتيجة لآثار تغير المناخ ففي اليمن يعيش أكثر من ٧٥٪ من السكان في المناطق الريفية، حيث تمثل النساء نحو ٩٥٪ من القوى العاملة هناك [١٧]، وتعد الزراعة أكبر القطاعات التي تعمل فيها النساء في اليمن ، وتواجه المزارعات مخاطر تتعلق بانجراف التربة وتصحر الأراضي الزراعية والجفاف ، وهي آثار سلبية تهدد قدرتهن على توفير الغذاء لهن ولأسرهن وتهدد الأمن الغذائي على المستوى المحلي والوطني، كما أن من مسئوليات النساء والفتيات في اليمن المشي لمسافات طويلة وفي ظروفٍ غير آمنة لجلب المياه النظيفة نتيجة ندرة المياه مما أدى إلى زيادة الوقت والجهد الذي يقضينه في جمع المياه، على حساب الأنشطة الأخرى مثل العمل والتعليم والرعاية الصحية وهذا زاد من سلوكيات التمييز ضدهن، ففي محافظة تعز وبحسب استمارة جمع البيانات تسبب جفاف بعض الآبار ومنابع المياه و شحة هطول الامطار خلال السنوات الثلاث الماضية في شحة تغذية آبار المياه الجوفية التي تغذي التجمعات السكانية بالمياه، مما أدى الى انخفاض نصيب الافراد من كميات المياه النظيفة، وارتفاع أسعار شرائها، او توفرها بشكل متقطع ، مما شكل معاناة أخرى للأسر، وكلفها دفع مبالغ مرتفعة لشراء المياه من (صهاريج نقل المياه" الوايتات")، أو الذهاب لجلب الماء من مناطق بعيدة، كما أن ذلك ولّد صراعات وخلافات مجتمعية في مناطق عديدة حدثت أغلبها بين النساء والفتيات المنوط بهن جلب المياه ولم يقتصر الأمر على ذلك "فأغلب النساء يعانين من تبعات صحية بسبب تأثيرات حمل اوعية الماء على رؤوسهن، وتأثير ذلك على العمود الفقري، والراس وبحسب من جمعنا منهم المعلومات ان احدى النساء في محافظة تعز مديرية الشمايتين تعاني من ألم في الرأس يفقدها الوعي لبعض الوقت، وحين تم الكشف

عليها طبياً تبين أن السبب كان حملها لآنية الماء على رأسها، كونها غير قادرة على شراء الماء"، و أدت ندرة المياه الى زيادة المسافات التي تقطعها الفتيات للوصول إلى المدرسة، مما حد من فرصهن في التعليم وتحسين فرص العيش مستقبلا ، وقد تضطر الفتيات إلى ترك المدرسة للمساعدة في رعاية الأسرة أو الزراعة في مواجهة نقص الغذاء أو جلب المياه، و وتعيق تأثيرات المناخ النساء من الوصول إلى الرعاية الصحية وخدمات الصحة الإنجابية، وبحسب من قابلناهم أدى أيضاً ارتفاع درجات الحرارة في محافظتي عدن ومديرية المخا بمحافظة تعز الى انتشار الأمراض والاوبئة كالحميات مثل حمى الضنك والامراض الجلدية مثل الطفح الجلدي وخصوصا بين النساء والأطفال وكبار السن.

حق العمل

تعد التأثيرات التي خلفها تغير المناخ على حقوق المزارعات في اليمن الأكثر حدة ، ففي محافظتي لحج وتعز أدى تغير المناخ بحسب من تمت مقابلتهم الى انجراف التربة والأراضي الزراعية: لسببين: إما قلة هطول الامطار الذي يؤدي الى جفاف التربة، ومن ثم تآكلها، او السيول الجارفة التي تؤدي الى انجراف التربة بسبب تشبعها بالمياه، وكانت بعض المحاصيل الزراعية تشكل مصدر دخل للأسر من خلال تسويقها وبيعها في الأسواق لكسب مردودات مالية تلبي متطلباتهم الأساسية مثل الذرة الحمراء والذرة الشامية والدخن والدجر والاعلاف التي كانت مصدر غذاء للأغنام والابقار والماعز ، والتي من ناحية أخرى تمثل نسبة من المنتجات الغذائية التي تسد حاجة السوق المحلي والوطني ، ونتيجة لشحة الامطار والجفاف تراجعت الزراعة ، مما أدى الى نزوح الكثير من مالكي الأراضي الزراعية الى المدن ، كما أدى تساقط الصخور الجبلية جراء السيول الجارفة الى الأراضي الزراعية في محافظتي لحج وتعز الى تضرر المحاصيل الزراعية وقطع الطرق في الاودية ، وبحسب نتائج استمارة جمع البيانات تهدد آثار تغير المناخ استمرارية مشاريع النساء اللواتي يقمن بتربية الحيوانات والنحل ايضاً ، فندرة الامطار الموسمية تسببت في قلة المحاصيل الزراعية كالأعلاف، مما جعل أسعارها ترتفع بشكل كبير، وانحسرت مساحات مراعي الماشية، وأدى الاحتطاب الجائر للأشجار الى تناقص الغطاء النباتي الذي يشكل موطنا لتربية النحل.

من ناحية أخرى تعتمد عدد كبير من النساء على المشاريع المنزلية في اليمن كمصدر للدخل ، وهي مشاريع غير حساسة لتغير المناخ و تتأثر بشكل أسرع من المشاريع الرسمية بآثاره ، واعتماد النساء على المشاريع سريعة التأثر بالمناخ يعني أنّ الخيارات الاقتصادية للمرأة تنكمش مع تزايد أزمة المناخ وتشكل النساء العدد الأكبر من السكان الفقراء في العالم، ما يجعل توقفهن عن العمل تأثرًا بتغير المناخ يزيد من معدلات الفقر، وبحسب وكالات الأمم المتحدة تعاني ١٢٢ امرأة تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و ٣٤ عامًا من الفقر مقابل كل ١٠٠ رجل من نفس الفئة العمرية [١٨].

حقوق النازحات والمهمشات

تشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن ٨٠ في المائة من المشرّدين بسبب تغير المناخ هم من النساء [١٩]، وتشير نتائج الاستبيان في محافظات تعز ،لحج، شبوة ، أن النازحين والنازحات من اكثر الفئات تضررا في المجتمع من اثار التغيرات المناخية بالأخص المتواجدات / ين منهن / منهم في المخيمات او الأماكن غير الآمنة للعيش، فهم الاكثر عرضة لانتشار الامراض والاوبئة كالكوليرا وحمى الضنك وغيرها من الامراض نتيجة المياه الراكدة جراء الامطار والسيول التي تسببت في جرف مخيمات النازحين في عدد من المناطق كما تمت الإشارة سابقاً، كما تسببت "في جرف خمس فتيات نازحات كُن في طريق عودتهن من المدرسة " بحسب أحد النازحين في محافظة لحج ، و يعد المهمشين والمهمشات ، الأكثر تضرراً لانهم من الفئات الأشد فقراً في المجتمع ،ففي مواسم الامطار يتعرضون للكثير من الامراض والاضرار فلعدم وجود مطابخ في بيوتهم او المخيمات التي يقيمون فيها مثلاً، تضطر النساء للطبخ في العراء في ظروف غير صحية، مما يزيد من معاناتهن، كما ان "جلب المياه من أماكن بعيدة تسبب في تسرب الفتيات المهمشات من التعليم "بحسب افادة احدهم في محافظة تعز، وقد تعرضت منازل بعضهم للهدم وتعرضوا لخسارات مالية كبيرة جراء الانزلاقات الصخرية التي أصابت منازلهم في محافظات تعز أبين ولحج.

الآثار غير المباشرة لتغير المناخ على حقوق النساء اليمنيات

تتمثل الآثار غير المباشرة لتغير المناخ على حقوق النساء اليمنيات في التأثيرات التي تتعرض لها النساء بسبب التغيرات المناخية، ولكن بشكل غير مباشر، مثل: تفاقم التمييز فكثيراً ما تفرض المجتمعات المحلية على النساء قيوداً إضافية في أوقات الكوارث والأزمات بدافع الحماية ، حيث يُنظر إليهن على أنهن الأكثر ضعفًا وأقل قدرة على التكيف ، وفي العديد من الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، بما فيها اليمن، كثيرا ما تحبط تأثيرات التغير المناخي والتدهور البيئي الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار [٢٠]، مما يقل من فرص المشاركة السياسية للنساء ، كما يؤدي تغير المناخ الى التأثير

على بنية الأسرة والمجتمع ، مما قد يؤثر على دور وحقوق النساء حيث يمكن للكوارث المصاحبة له أن تعرقل عمل القوانين والمنظومة الحقوقية السارية وما انتزعته النساء من حقوق طيلة سنوات سابقة.

معاناة غائبة

أن التغيرات المناخية تؤثر بشكل كبير على حقوق الإنسان وحقوق المرأة في اليمن وفي العالم أجمع ، ويتزايد الاهتمام بأزمة التغير المناخي، ومع ذلك، فإن مدى الوعي بها وآثارها على النساء يعتمد على عوامل مختلفة، مثل التعليم والثقافة والدين والمجتمع والحكومة. وتعد المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والإعلامية والمجتمع المدني من بين الجهات التي تعمل على زيادة الوعي بمشكلة التغيرات المناخية وآثارها على النساء ، وبحسب ٧٠٪ ممن شملتهم استمارة جمع البيانات أثرت التغيرات المناخية عليهم بشكل مباشر وغير مباشر وكان تأثيرها عليهم متنوعاً ومتفاوتاً حتى لو لم يكونوا قد سمعوا من قبل بالتغير المناخي ، وتعد الفئة العمرية من ٢٢-٣٥ سنة أكثر الفئات العمرية التي قد سمعت به ، لكن نسبة ٢٥٪ فقط منهم يعرفون أن هناك آثاراً مضاعفة على النساء في اليمن، بينما ٤٠٪ لا يعرفون ذلك و٣٥٪ غير متأكدين ويرى ٣٥٪ منهم فقط ، أن الحكومة والسلطات المحلية تقوم بجهود للحد من التغير المناخي ، أو التكيف معه ويتفق البقية ان السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص الى الان لم يقوموا بأدوارهم لدعم وحماية المجتمع من آثار التغيرات المناخية في اليمن.

السياسات العامة الحالية

تشير دراسة أصدرتها مبادرة الإصلاح العربي الى وجود ٣١ نصاً قانونياً في القانون اليمني بشأن حماية البيئة وإنشاء هيئات مختصة بالبيئة تم إصدارهم بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٦، لكن وبحسب نفس الدراسة تم اصدار تلك القوانين بصورة مجتزاه وغير تكاملية مما جعلها سبب في عشوائية القرار البيئي وضعف تنسيقه و ولد تداخل في صلاحيات الهيئات والأجهزة البيئية في اليمن ، كما أدى ضعف الوعي لدى صُناع السياسات الى اصدار سياسات تعيق التنسيق والتكامل الرأسي والأفقي بين الوزارات المختصة بالبيئة فتحويل المجلس الأعلى لحماية البيئة والذي منذ نشأته في العام ١٩٩٥ كان يتبع رئاسة الوزراء الى الهيئة العامة للبيئة في العام ٢٠٠٥ والتي تتبع وزارة المياه والبيئة ، أعاق التنسيق بين كافة الوزارات المختصة فالقرار الذي تتخذه الهيئة أصبح يتعلق بوزارة واحدة لا علاقة له بالوزارات الأخرى ، كما أن ذلك يخالف القرار الوزاري رقم ٢٨ الذي ينص على التعاون بين جميع المؤسسات والهيئات الحكومية من أجل حماية البيئة كما ان مجلس إدارة الهيئة لم يجتمع أساساً منذ تأسيسها واعاقت الحرب بعد العام ٢٠١٥ أي استئناف لاجتماعاته [٢١]، وبحسب موقع متخصص في تغير المناخ في اليمن وقعت اليمن على ٢٨ اتفاقية ، في مجال تغير المناخ والحفاظ على البيئة حتى العام٢٠٠٢ [٢٢] منها اتفاقيات تتعلق بالتنوع البيولوجي و اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر [٢٣]، واتفاقية تغير المناخ ، واتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات، كما طورت اليمن العديد من السياسات وخطط العمل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة بما في ذلك استراتيجية المياه الوطنية ، وخطة العمل البيئية الوطنية وخطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر وبحسب مؤسسة الصحافة الاستقصائية يتم الترتيب حالياً في عدن للبدء بمشروع لإعداد خطة التكيف الوطنية بتمويل من صندوق المناخ الأخضر، والترتيب لتحديث وثيقة المساهمات الوطنية المحددة. [٢٤]، بينما وبحسب موقع سبأ نت بدأ بصنعاء المؤتمر الوطني الأول للتغيرات المناخية والكوارث البيئية، والذي نظمته وزارة المياه والبيئة بالشراكة مع منظمة أدرو[٢٥] بهدف " إنشاء خطة وطنية للتخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية ".

ولا توجد هيئة مركزية في اليمن للتنسيق بشأن تغير المناخ بعد تحويل المجلس الأعلى للبيئة الى هيئة تتبع وزارة المياه والبيئة قبل الحرب ، وفاقمت الحرب حالة ضعف التنسيق والتكامل بسبب الانقسامات السياسية ، كما لا توجد جهة تنسيقية بين الجهات المختلفة بشأن التنبؤات بهطول الأمطار أو بأحوال الطقس ككل، بالكاد توجد أنظمة إنذار مبكر وتخطيط الاستجابة للطوارئ -كما هو الحال في "سائلة مدينة صنعاء" ، وبحسب تقارير صحفية قلل هذا الأمر من الحوادث التي تسببها السيول المتدفقة في ممر السائلة .

وفي اليمن تعد السلطات المحلية معنية بمواجهة آثار التغيرات المناخية التي عادة تؤدي الى كوارث طبيعية، وفقاً للمادتين ٤١ و٨٤ من قانون السلطة المحلية رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠م وتعديلاته الفقرتان ١٢ ، من المادة ١٣ الفقرة عاشراً من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠٠٠م

وفقاً للمادة ٤٩ من اللائحة التنفيذية للمجالس المحلية ، وبحسب من قابلناهم تتولى فعلياً السلطات المحلية والمجالس المحلية وهيئات الدفاع المدني في اليمن

مسؤولية تنسيق المعلومات والتحذيرات المناخية، في ظل غياب أنظمة الإنذار المبكر.

وبالرغم من النصوص القانونية والاتفاقيات التي تُعنى بشئون البيئة وتغير المناخ في اليمن ، إلا أنها لازالت قاصرة عن أداء أدوارها الأساسية بصورة فاعلة ، كما أنها لم تركز على/ أو تعكس بشكل صريح اهتمامات واحتياجات النساء المتأثرات بتغير المناخ في صنع السياسات أو تنفيذها، بل أنه لا توجد سياسات مخصصه يمكن من خلالها استنتاج اعتراف صانعي السياسات في اليمن بتأثيرات التغير المناخي على النساء.

وتلعب عدد كبير من المنظمات الدولية والمحلية دوراً ،في دعم خطط للتكيف على المستوى الوطني والمحلي ، كما تنفذ برامج لرفع الوعي بمخاطر التغير المناخي وآثاره على النساء وتحسين سبل عيش المجتمعات المحلية، وتعزيز صمودها ، لكنها تظل جهود غير متكاملة في ظل غياب وحدة عمل حكومية تنسق بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومة وقطاعات الدولة المختلفة على المستوى الرأسي والأفقي ، وتقف الحرب عائقاً أمام الجهات الرسمية في اليمن للتنسيق بشأن المناخ، كما تقف تدهور البُنى التحتية وتدهور الاقتصاد عائقاً أمام إطلاق خطط للتكيف ، كما يفعل ضعف وعي صانعي السياسات والمجتمع بمخاطر التغير المناخي وآثاره بالأخص على النساء ، ويعد غياب الاستراتيجيات الوطنية للتكيف عائقاً أمام اليمن للحصول على تمويلات صناديق المناخ وفقاً لاتفاقيات المناخ.

مبادرات ذاتية

تواجه النساء في اليمن آثار تغير المناخ بمسئولية ، وتتعامل مع تلك الآثار كصانعات لحلول ابتكارية أكثر منهن كضحايا لها ، وبإمكانيات محدودة وجهود فردية في أغلب الأوقات ووفق المعلومات التي خلُصت لها الورقة ، عملت عدد من النساء المزارعات في محافظة تعز على وضع حواجز رملية (مكونة من أكياس مملؤة بالرمل) امام الأراضي الزراعية لصد السيول والمحافظة عليها من الانجراف، و امام المنازل الواقعة بالقرب من الأماكن التي تجري فيها السيول لمنع دخول السيول اليها وتدميرها ، كما تقوم عدد من النساء المحليات بفلترة مياه الشرب عبر غليها واضافة الكلور اليها نتيجة عدم قدرتهن على توفير مياه نظيفة ،كما قررت عدد من المزارعات الاكتفاء بالزراعة الموسمية بدلاً من زراعة الاراضي بالمحاصيل المتنوعة بشكل مستمر، بينما غيرت أخريات أنواع المحاصيل لتتناسب مع مواسم هطول الأمطار ، ومن اجل تجنب قطع مسافات بعيدة يومياً لجلب المياه تقوم النساء في المجتمعات المحلية بترشيد استخدام المياه وتخزينها، وتحولت عدد من مالكات المشاريع المنزلية الى استخدام الطاقة المتجددة " الشمسية" لتوليد الكهرباء ، كما تقوم النساء في الأرياف والمدن بتجميع مياه الامطار وإعادة استخدامها ، وساهمت النساء بحسب من تم جمع البيانات منهم في اصلاح المنازل المتأثرة جراء السيول والفيضانات باستخدام مواد من البيئة المحلية مثل: الطين والأحجار واخشاب الأشجار، وتعلمت النساء في الأرياف حرف يدوية إضافة الى مهنهن الأصلية في الزراعة وتربية الحيوانات لتحسين دخل أسرهن، وقمن بشق مجاري اخرى للسيول للتخفيف من تدفقها خوفاً من تدمير الأراضي الزراعية ، وتزرع ربات البيوت بعض الخضروات اللازمة للاستخدام اليومي في آنية على أسطح المنزل أو أفنيتها والاكتفاء الذاتي منها.

وتقوم تلك المبادرات التي تبتكرها النساء اليمنيات بناءً على خبراتهن وممارساتهن اليومية في إدارة الموارد الطبيعية ، لكن بعض تلك المبادرات التي جمعتها استمارة جمع البيانات الميدانية، كانت في أحيان كثيرة غير صديقة للبيئة نتيجة قلة وعيهن بمفاهيم وأسباب وآثار تغير المناخ ، حيث لجأن للاحتطاب الجائر بالأخص في المدن الرئيسية ، الامر الذي شكل عبئاً وجهداً إضافياً عليهن لكنه من ناحية أخرى يعد حلاً غير صديق للبيئة لأنه يهدد بنقص الغطاء النباتي ، كما أن عدد ممن تم جمع البيانات منهم يقمن بطهي الطعام عبر حرق الأكياس والقناني البلاستيكية ، بينما قللت أحريات استخدام المياه في المنزل حتى أن التنظيف بالمياه يتم كل ثالث يوم نتيجة لندرة المياه ، كما لجأت المزارعات في مناطق عدة الى هجرة الأراضي الزراعية بسبب تصحرها وانجرافها وقلة المحاصيل الزراعية وذلك يعود الى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي حالت بينهن وبين إمكانية توفر الدعم المادي لإصلاح الأراضي الزراعية، بينما لجأت عدد من المزارعات الى الحرف اليدوية ، بسبب ترك تربية الماشية والنحل نتيجة لانحسار الغطاء النباتي الذي يعد مرعى للنحل و الماشية.

تجارب إقليمية من مصر والعراق .

يبلغ عدد سكان الدولة المصرية أكثر من ١٠٠ مليون نسمة [٢٦]، فضلًا عن أنها الدولة رقم ٨٧ الأكثر عُرضة لتغير المناخ [٢٧]، والتي تهدد آثاره الأمن الغذائي، والصحة، والتنوع البيولوجي، ولها تداعيات سلبية على العديد من النساء

المصريات، حيث تتحمل النساء عادة عبء التغيرات المناخية لأنهن يشكلن الجزء الأكبر من فقراء مصر ولديهن موارد أقل للتعامل ، تُضعف من وضع المرأة المصرية وسبل تمكينها فى مواجهة التغيرات المناخية، وأبرزها تزايد نسبة البطالة بين الإناث و التي بلغت ١٦٪ فى عام ٢٠٢١، مقارنة بنسبة البطالة بين الذكور والتي بلغت ٥,٦٪، فضلا عن ضعف مساهمة الإناث في قوة العمل والتي تصل إلى نحو ٥,٠٦٣ مليون سيدة عاملة، مقابل ٢٤,٢٩٦ مليون للرجال فى عام ٢٠٢١، ، وبلغ معدل الأمية للإناث ٣٠,٨٪ مقابل للذكور ٢١,٢٪، وفقًا لبيانات تعداد السكان لعام ٢٠١٧[٢٨]، وتظهر الأرقام السابقة أن النساء في مصر واليمن يتقاسمن تقاطعية الضعف المبني على النوع الاجتماعي وتغير المناخ ، لكن التجربة المصرية غنية بالمبادرات الفردية والجماعية للنساء ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والتي تستند على عدد كبير من السياسات والإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية و تقودها الحكومة والوزارات والهيئات المختصة ومن المبادرات التي قادها المجتمع المدني والقطاع الخاص والنساء في مصر وحققت إثاراً ملموسه في التخفيف من تغير المناخ على النساء وبناء قدراتهن على التكيف ، مبادرة "رسائل البحر"، التي نفذها مركز "زيتونة" لدعم حقوق المرأة والطفل، حيث تعمل هذه المبادرة على تمكين النساء اقتصادياً بإعادة تدوير المخلفات لصنع مشغولات يدوية منها، باستخدام مواد قابلة للتحلل وصديقة للبيئة، مبادرة "عالم بالألوان"، انطلقت المبادرة تحت مظلة مركز البيت العربي للبحوث والدراسات وبمشاركة العديد من الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في مصر، حيث تركز المبادرة على التوعية بتأثير التغيرات المناخية على النساء والفئات الأقل تمثيلاً في مصر، ووضع سياسات وتشريعات تحدّ من التأثيرات المحتملة وتحقيق العدالة المناخية [٢٩] ، مدرسة المناخ تركز هذه المبادرة على رفع وعي القراء والقارئات حول مخاطر تغيّر المناخ على النساء بشكل غير متناسب مقارنةً بتأثيره على الرجال [٣٠]، بينما تتنوع السياسات التي تقوم بها الجهات المختصة للحد من آثار التغيرات المناخية على النساء ودعم مبادراتهن الشخصية وتعزيز المنظور المراعي النوع الاجتماعي في التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره والاستجابة له، وتعزيز أصوات النساء والمشاركة الفعالة في الحوكمة البيئية والتحول البيئي العادل إلى الاقتصاد الأخضر ، ومن أبرز تلك السياسات إنشاء المجلس القومي للتغيرات المناخية وبه أصبحت مصر واحدة من الدول القليلة على مستوى العالم التي تمتلك مجلس وزراء مصغر لتغير المناخ برئاسة رئيس مجلس الوزراء بالقرار رقم ١١٢٩ لسنة ٢٠١٩، بهدف دمج المفاهيم والإجراءات اللازمة للتعامل مع التغيرات المناخية ضمن الخطط والاستراتيجيات القطاعية من خلال استراتيجية وطنية موحدة، ، تم إطلاقها بشكل نهائي في ٣٠ مايو ٢٠٢٢[٣١]، كما أطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠ [٣٢]، و الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة[٣٣]، والمنظور الشامل للمرأة والبيئة وتغير المناخ و برنامج حياة كريمة، والذي يعد أكبرُ برنامج تنموي إقليمي على مستوى قارة افريقيا ، وتهتم الحكومة المصرية بالبعد الاجتماعي في التكيف مع التغيرات المناخية، وذلك عن طريق وضع وابتكار برامج حماية اجتماعية لتقليل معدل التفاوت الاجتماعي وتحقيق العدالة والمساواة، مثل:

"التأمين على المحاصيل الزراعية ، تعويض الفئات المتضررة من التغيرات المناخية ، دعم سياسات سوق العمل النشطة فى خلق الوظائف الخضراء ، وغيرها .

وتعد التجربة المصرية تجربة متنوعة وتكاملية تنسق بين القطاعات المختلفة في الدولة بشكل افقي وتنظم الاختصاصات على المستوى الرأسي لأجهزة الدولة وتشرك الفئات المجتمعية المختلفة والتنظيمات المدنية ، وتركز على الفئات الأكثر هشاشة وفي مقدمتها النساء .

أما في العراق فتتشابه البيئة السياسية والاجتماعية مع البيئة في اليمن ، وتتجاذب البلدين نزاعات متعددة، وتضربهما آثار التغيرات المناخية ، ويعاني العراق من موجات من العواصف الترابية التي تعدم الرؤية، ادت الى تعطل عمل منظومات مياه الشرب، كما يعاني العراق من شحة المياه وملوحتها ، ووفقاً للإحصائيات التي صدرت في عام ٢٠٢١، يبلغ عدد النساء العراقيات اللاتي تتجاوز أعمارهن ١٥ عامًا حوالي ١٣ مليون امرأة، ولكن تعمل نحو مليون امرأة فقط في سوق العمل. أن العديد من النساء يعملن في القطاع الزراعي ومصانع تجهيز الأغذية، واشار تقرير منظمة العمل الدولية إلى أن القطاع الزراعي يشغل نسبة ٨,٤٪ من إجمالي القوى العاملة في العراق، حيث تعمل النساء في هذا القطاع بنسبة تقدر بحوالي ٢٠٪ من العمالة الزراعية، في مقابل ٥٪ من القوى العاملة في الصناعة، و١٣٪ في قطاع الخدمات.

وفي هذا السياق، يُظهر التقرير أن ٩٥,٨٪ من العاملين في القطاع الزراعي يشغلن وظائف غير منتظمة، ويتعرضن بشكل كبير لتقلبات الدخل والاحصائيات الرسمية لمنظمة العمل الدولية لا تشمل النساء العاملات في الارياف والزراعة والصناعة بدون أجر، وهي نسبة ليست بالقليلة، من النساء اللواتي يعملن لإعالة اسرهن كما

ويشكل العراق إحدى الدول الأكثر تأثراً بالتغير المناخي وتحدياته، يتعرض السكان، خاصة النساء، لتحولات وتهديدات بيئية تؤثر بشكل مباشر على جودة حياتهن. حيث يعاني العراق من تغيرات مناخية متسارعة، وأحد أبرز تأثيراتها تتعلق بنقص الموارد المائية، حيث تعتبر المياه أمرًا حيويًا للزراعة والاستخدام اليومي ، و أدت ظروف الحرب الى انشغال الرجال بالقتال ، وجدت النساء انفسهن وحيدات في تحمل مسؤوليات توفير متطلبات الحياة واعالة اسرهن، ولاسيما نساء الريف، وتتحمل النساء عبء زيادة البحث عن المواد الغذائية وضمان توفرها للأسرة، مما يجعلهن أكثر عرضة للحاجة إلى موارد إضافية واستراتيجيات لتأمين الطعام ، وتتعرض النساء لمخاطر صحية أكبر، خاصة الحوامل والأطفال ، كما ان ظروف التغيير المناخي واثاره من نقص الموارد وزيادة الامراض والهجرة وارتفاع درجات الحرارة، له اثار نفسية وخيمة ظهرت بشكل واضح على النساء، اذ زادت من معدلات الاكتئاب والامراض النفسية والصدمات، وبسبب التغير المناخي، أدت الهجرة المستمرة إلى توزيع غير متوازن للسكان في العراق، حيث انتقل ٧٠ في المئة منهم إلى المناطق الحضرية، مما يشكل تأثيرًا سلبيًا على التنمية الزراعية. أجبرت هذه الظاهرة النساء والفتيات على قطع مسافات طويلة للحصول على المياه، معرضات بذلك لمخاطر أكبر،

وأمام كل الآثار التي خلفها تغير المناخ في العراق يسعى العراق وبمختلف قطاعاته الى الحد من هذه الاثار، رغم الظروف الاقتصادية والامنية والسياسية غيرا لمستقرة التي يمر بها، لكنه لايزال في مرحلة وضع خطة التكيف الوطنية مع التغير المناخي، وبتمويل من صندوق المناخ الأخضر (GCF) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ،كما تعمل وزارة الصحة والبيئة ووزارة الزراعة وغيرها من المؤسسات المعنية بالتعاون مع وكالات دولية عديدة للأمم المتحدة لاسيما البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، لتحسين سبل العيش وصمود المجتمعات المحلية، كما أعلنت "أمانة بغداد" استئناف العمل بتنفيذ مشروع الحزام الأخضر للعاصمة، بعد توقف دام ٢٠ سنة، ضمن مساحة ٩٤٠ فداناً تتضمن زراعة ١٢٠ ألف شجرة، فيما أعلن البنك المركزي العراقي العام الماضي عن إطلاق مبادرات تنموية لمواجهة التصحر والتغير المناخي بالتعاون مع وزارات وهيئات حكومية عديدة، وتعتزم وزارة الموارد المائيَّة، تشييد ٣٦ سداً صغيراً لحصاد المياه خلال العام المقبل بينما تتركز جهود منظمات المجتمع المدني من خلال تشجيع مشاريع إعادة التغذية الاصطناعية للمياه الجوفية، وإعادة التشجير، وإزالة التلوث عن المناطق الملوثة وخلال السنوات القليلة الماضية تم تأسيس عدد من المنظمات البيئية غير الحكومية ، لتسد قصور مؤسسات الحكومة، وتتمتع المنظمات البيئية العراقية بخبرة واسعة في عمليات الرصد والإبلاغ عن القضايا المناخية والبيئية رغم حداثتها وقلتها، مما ساهم في خلق مسارات جديدة للتفاعل بين الحكومة و المجتمع المدني في ظل استمرار النزاعات الداخلية مما يشكل فرصة للحكومة العراقية لتعزيز عمليات بناء السلام وتعزيز الحوار في مرحلة ما بعد الحرب.

وفي سياق متصل سعت العديد من النساء في الاستمرار بتوفير المياه، والبحث عن الطرق الاسهل في الزراعة، بهدف التخفيف من اثار التغير المناخي، منها قيام احد النساء بالبحث عبر الانترنت لإيجاد طرق بديلة للزراعة دون استخدام الاسمدة الكيمياوية التي زادت من الامراض لاسيما السرطانية، وبدأت في استخدامها بعد التواصل مع مديرية الزراعة في محافظتها والتمكن من توفير وسائل بديلة للزراعة. كما قامت العديد من النساء بمبادرات على مستوى مناطقهن بحملات تشجير كما قدمت العديد من النساء الباحثات بدراسات في هذا المجال.

تعد التجربة العراقية متواضعة نوعاً ما في التخفيف من حدة آثار التغير المناخي على النساء ولم يشكل إدماج النساء في سياساتها أمر ذا أولوية لكن يعد السعي لوضع استراتيجية وطنية وتجاوز النزاعات السياسية لخلق شراكات مع المجتمع المدني ، وتفعيل آليات التكيف ولو بإمكانيات محدودة اجراءات من المهم محاكاتها.

الحل المقترح

إن الحل للتكيف مع / والتخفيف من آثار تغير المناخ على النساء في اليمن، حل وحيد لكنه تكاملي يعمل على إدماج النساء كشريكات مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في صنع السياسات التي تسهم في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره على النساء ، وهو حل يمكن العمل عليه في المدى القريب وصولاً للمدى البعيد بما يخفف من تداعيات الحرب ويؤسس لعملية السلام ، حيث يمكن أن يصبح التكيف مع والتخفيف من آثار تغير المناخ على النساء مدخل لصنع السلام في اليمن من خلال الربط بين أجندة المرأة والسلام والأمن وسياسات التكيف مع المناخ بما يتجاوز الانقسامات السياسية ، وينطوي الحل المقترح على عدة

معالجات كما يلي :

- ادماج النساء في اطلاق خطة وطنية للتكيف مع والتخفيف من آثار تغير المناخ على مستوى اليمن ككل ، من خلال خطط تكيف على مستوى المحافظات بما يتناسب مع خصوصية كل محافظة .

- تفعيل القوانين المتعلقة بالبيئة وإصدار قرارات حكومية و سياسات وطنية ومحلية مكملة لها للحد من تغير المناخ على النساء.

- تبني رفع الوعي للمجتمعات المحلية والنخب السياسية والقيادات المجتمعية وصانعي السياسات والنساء حول تغير المناخ.

- تبني دعم المبادرات الذاتية التي تبتكرها النساء للتكيف مع المناخ في المجتمعات المحلية .

- نبني التحول الى الاقتصاد الأخضر والتركيز على دعم القطاعات التي تتصدر النساء العمل فيها كالقطاع الزراعي.

ويمكن تنفيذ الحل المقترح ومعالجاته من خلال التوصيات التالية :

- أن يقوم صانعي السياسات بتبني النهج التشاركي في كافة المعالجات التي شملها الحل المقترح.

- أن يركز المجتمع المدني على دعم صمود النساء العاملات في اليمن بالأخص في القطاع الزراعي ، وقطاع ريادة الأعمال بأنظمة إدارية تتكيف مع تغير المناخ .

- تبني المجتمع المدني برامج تدريبية للنساء في المجتمعات المحلية على تحولات متكيفة مع المناخ كتجميع مياه الأمطار وإدارتها ، وإدارة الطاقة والغذاء و إنشاء بنوك بذور مجتمعية للحفاظ البذور المكيفة محليا لحماية الأمن الغذائي.

- تبني القطاع الخاص لبرامج عمل تدعم التكيف مع المناخ كتصميم تطبيقات رقمية تساعد المزارعات على التنبؤ بالطقس ، والتحول نحو انتاج يحفز على استخدام الطاقة المتجددة .

- تبني تحالفات على المستوى المحلي والوطني تعزز تبادل الخبرات بين النساء وتعمل على إيصال أصواتهن في القرارات البيئية .

المراجع والهوامش

1 قاموس مصطلحات تغير المناخ ، المشروع الإنمائي للأمم المتحدة، 22مايو 2023،
https//:www.undp.org/ar/arab-states/blog/qamws-hwl-mstlhat-almnakh-dlyl-ywmy-ltghyr-almnakh

2 التغيرات المناخية ، المركز القومي للبحوث ،
https//:kenanaonline.com/users/PhysicsNRC/posts974008/

3 العمل المناخي، موقع الأمم المتحدة ،
https//:www.un.org/ar/climatechange

4 تأثيرات تغير المناخ في اقتصادات الدول، السياسة الدولية ،السياسة الدولية ،8 نوفمبر 2022،
https//:www.siyassa.org.eg/News%/19744/D9%85%D9%86%-D8%A7%D9%84%Dx

5 تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: توقعات تبين الآثار المدمرة لتغير المناخ على التنمية البشرية في اليمن، موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2 ديسمبر 2023،
https://www.undp.org/ar/yemen/press-releases/tqryr-brnamj-alamm-almthdt-alanmayy-twqat-tbyn-alathar-almdmrt-ltghyr-almn akh-ly-altnmyt-albshryt-fy-alymn

6 لتقرير وكالة الأمم المتحدة للهجرة IOM ،
https://mena.iom.int/ar/stories/almrat-w-tghyr-almnakh-afadt-nhy

7 تقرير اليمن : 2022 الأكثر تأثراً بالتغيرات المناخية ، موقع حلم أخضر،24 ديسمبر 2024
https://holmakhdar.org/reports/6605/

8 المرجع السابق

9 ظاهرة الأمطار الشتوية في اليمن وأسباب التغير المناخي.. خبراء أمريكيون: تغيرات مناخية طرأت على اليمن في أعقاب زلزال تسونامي، المركز الوطني للمعلومات، 4 يناير 2007،
https://yemen-nic.info/news/detail.php?ID=13846

10 حنين الوحش، المرأة في مواجهة مع البيئة والتغير المستمر للمناخ
، موقع صوت الأمل ،
https://sawt-alamal.net/202112/11//%D8%A7%D984%%D9/85 85%%

11 حنين الوحش، المرأة في مواجهة مع البيئة والتغير المستمر للمناخ، موقع صوت الأمل ،
https//:sawt-alamal.net%/2021/11/12/D8%A7%D9%84%D9%85%/85

12 أنس عقبة ، تقرير: المرأة والمناخ في اليمن..مسارات التحدي وأفق الأمل، غرفة أخبار الجندر ، موقع يمن فيوتشر، 1يناير 2024،
https://yemenfuture.net/researches/19285

13 تقرير اليمن : 2022 الأكثر تأثراً بالتغيرات المناخية ، موقع حلم أخضر،24 ديسمبر 2024 ،
https://holmakhdar.org/reports/6605/

14 الغذاء العالمي: نصف سكان اليمن يعانون من انعدام الأمن الغذائي، الكوقع بوست ، 8 ديسمبر 2023،
https://almawqeapost.net/news/92469

15 أنس عقبة ، تقرير: المرأة والمناخ في اليمن..مسارات التحدي وأفق الأمل، غرفة أخبار الجندر ، موقع يمن فيوتشر، 1يناير 2024،
https://yemenfuture.net/researches/19285

16 ليمن: الثقافة والحرب وتغير المناخ..آفة الغرق التي تحصد أرواح النساء والفتيات،، موقع يمن فيوتشر، 25 يوليو 2022،
https//:yemenfuture.net/researches9524/

17 الدور الحيوي للمزارعات في مواجهة تغير المناخ في اليمن، البنك الدولي 30 مارس 2022،
https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/202230/03//yemen-the-vital-role-of-women-

18 موقع الاكك المتحدة ،
https//:www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty

19 موقع الأمم المتحدة ، 12 يوليو 2022،
https//:www.ohchr.org/ar/stories/2022/07/climate-change-exacerbates-violence-against-women-and-girls

20 صوت المرأة الترابط بين المناخ والنوع الاجتماعي والأمن على أرض الواقع © مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، 2022.

21 هشام محمد ناجي ، تقييم السياسات والقوانين البيئية في اليمن ،مبادرة الإصلاح العربي، 5 ابريل 2023 ،
https://www.arab-reform.net/ar/publication/%D8%AA%D982%%D98%A%D98%A%D985-%%D8%/

22 الاتفاقيات البيئية التي وقعتها اليمن ، موقع حلم أخضر،
https://holmakhdar.org/laws/2300/

23 التنوع البيلوجي في اليمن ،شبكة شبكة تشم ،
https//:ye.chm-cbd.net/ar/wthayq

24 تأثيرات تغيرات المناخ في اليمن واضحة وملموسة ، حنان حسين ، مؤسسة الصحافة الاستقصائية ، 13 نوفمبر 2023،
https//:hjfyemen.org/activity231/

25 موقع سبأ نت ، 25 نوفمبر 2023 ،
https://www.saba.ye/ar/news3283403.htm

26 - وفقا للتعداد السكاني لعام 2023، متاح على الرابط الأتي:
https//:sputnikarabic.ae%/20230726/D9%85%D8%B5%D8%B1%-D8%AA%D8%AD%D8%AA%D9%84-

27 آمنة فايد، التغيرات المناخية في مصر: التداعيات وآليات التكيف، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،
https://acpss.ahram.org.eg/News/17315.aspx

28 التغير المناخي ومعاناة النساء.. الواقع والأسباب، منتدى دراية، 7 نوفمبر 2022،
https2//:u.pw/QHT7rSe

29 - مقابلة بحثية مع د. محمد ممدوح رئيس مجلس أمناء مجلس الشباب المصري، بتاريخ 15-1-2024.

30 أزمة المناخ وأهمية الصحافة البيئية، تاريخ الدخول 15-1-2024،
https://womeninnews.org/ar/202109//%D8%A3%D8%B2%D985%%D8%A9-%D8%A7%D9 /

31 صابر عثمان، تأثير التغيرات المناخية على مصر وآليات المواجهة، دورية "الملف المصري"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ع 99، نوفمبر 2022

32 الإستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050، تم إطلاقها في التاسع عشر من مايو لعام 2022، وهي خطط وطنية طويلة الأجل تسعى لتجنب الآثار السلبية لقضية تغير المناخ بالتوازي مع الحفاظ على ما تحقق من تنمية وتقدم اقتصادي وصولاً لعام 2050"

33 - الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية صدرت في عام 2017.

التعريف بالباحثة

بلقيس العبدلي باحثة واستشارية في بناء السلام وحقوق النساء وتغير المناخ، أعدت عدد من الدراسات في مجال النساء وبناء السلام والوساطة ودور الأمم المتحدة في المفاوضات اليمنية ، بلقيس رئيسة منتدى آفاق التغيير عملت على تنفيذ مشاريع عدة من خلال منظمتها وعملها مع منظمات أخرى في مجالات التغير المناخي وبناء السلام والوساطة، أعدت عدد من أوراق السياسات منها :" تعزيز وساطة النساء في اليمن " ، " آثار التمييز الاجتماعي السلبي على المساواة بين الجنسين " ،وآثر التوعية في حماية النساء والفتيات"، بلقيس عضو في عدد من تحالفات حقوق النساء وتحالفات بناء السلام على المستوى المحلي والوطني والاقليمي ،حاصلة على تمهيدي ماجستير علوم سياسية وزمالة " صوت" الاقليمية.

email | balabdaly2017@gmaiL.Com

التعريف بالمنتدى

منتدى آفاق التغيير CHF منظمة مجتمع مدني ، تأسست في العام ٢٠١٣م ، منظمة غير ربحية متخصصة بحقوق النساء ، وبناء السلام والتعايش المجتمعي والتغير المناخي والمواطنة وسيادة القانون ، نفذ المنتدى عدة مشاريع وحوارات ومنتديات ومشاورات متعلقة بحقوق النساء وببناء السلام وتغير المناخ كما أن المنتدى عضو في عدد من التحالفات والشبكات الخاصة بالنساء وبناء السلام وتغير المناخ .

منتدى آفاق التغيير

Change Horizons Forum

fb.com / chfyemen11
www.chf-yemen.org